

## بيع الوفاء بين المبني والمعنى دراسة فقهية

أ. سالم رقاقي

جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة

### المخلص:

يحتل عقد البيع أهمية بالغة ضمن العقود في الفقه الإسلامي وقد أولاه الفقهاء كامل العناية والرعاية فوضحوا أركانه وبينوا شروطه وميزوا بين ما يجوز اشتراطه فيه وما لا يجوز، إمّا لكونه مناقضا لمقتضى العقد أو كونه يؤدي إلى الغرر أو الربا أو الضرر ومن ضمن ما له علاقة بمسألة الاشتراط في البيع مسألة بيع الوفاء.

### Abstract:

The contract of sale is of great importance within the contracts in the Islamic jurisprudence, and the jurists have given it full care and care, and they have clarified its pillars and set its terms and distinguished between what may be stipulated in it and what is not permissible either because it is contrary to the contract or it leads to gharar, riba or damage, The requirement to sell the sale of the fulfillment of the fulfillment, and the importance I wanted to take it through the following points:

### المطلب الأول: مفهوم بيع الوفاء

ليبيان بيع الوفاء يحسن بنا أن نبيّن كلا من " البيع " و " الوفاء "؛ لأن الأمر يتوقف عليهما وهذا ما نوضحه من خلال الآتي:

### الفرع الأول: تعريف البيع:

البيع لغة: مصدر بعث، وباع يبيع بمعنى ملك وبمعنى اشترى فهو من الأضداد<sup>1</sup> قال تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِشَمْنٍ يُخْسِرُونَ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾<sup>2</sup> أي باعوه، واشتقاقه من الباع لأن كل واحد من المتعاقدين يمد باعه للأخذ والإعطاء<sup>3</sup> لكن درج الناس والفقهاء على تخصيص لفظي "البيع والبائع" بجانب باذل السلعة التي تتعلق بها حاجة الانتفاع والاستعمال وتخصيص لفظي الشراء والشاري " بجانب باذل العوض المالي الآخر<sup>4</sup> وأمّا البيع في الاصطلاح فهو مبادلة مال بمال تملكا وتمليكا<sup>5</sup> ويُقصد بالتملك " الحيازة والانفراد بالتصرف، والتمليك جعل الشيء لآخر يحوزه وينفرد بالتصرف فيه<sup>6</sup>

## الثاني: بيع الوفاء:

وأما الوفاء في اللغة فهو ضد الغدر، يقال وُفِيَ بعهده وأُوفِيَ بمعنى واحد، والوفاء الخلق الشريف العالي، والوفاء بمعنى التمام والكمال فوفاه حقه أي أكمله له وأعطاه إياه وأفيا<sup>7</sup> قال ابن فارس "الواو والفاء والحرف المعتل كلمة تدل على إكمال وإتمام. منه الوفاء: إتمام العهد وإكمال الشرط و.... وتوفيت الشيء واستوفيته إذا أخذته كله"<sup>8</sup>

أمّا بيع الوفاء فقد اختلف العلماء في تعريفه تبعاً لاختلافهم في تكييفه، وفي الآتي ذكر لبعض تعاريفهم

1- عرفه الحنفية كما في مجلة الأحكام العدلية بأنه " هو البيع بشرط أن البائع متى رد الثمن يرد المشتري إليه المبيع"<sup>9</sup>.

وجاء في تبين الحقائق بأنّه: " أن يقول البائع للمشتري بعث منك هذا العين بدّين لك عليّ على أني متى قضيت الدين فهولي "<sup>10</sup>

فالمتأمل في تعريف الحنفية يجد أنّ بيع الوفاء عندهم متردد بين أن يكون رهناً أو بيعاً فيه بعض صفات الرهن.

2- وعند المالكية عرفه الحطاب في مواهبه بقوله: " من ابتاع سلعة على أنّ البائع متى ما رد الثمن فالسلعة له"<sup>11</sup>.

وجاء في المقدمات بأنّه " أن يبيع السلعة ويقول للمشتري متى جئتني بالثمن فأنت أحق بها"<sup>12</sup>

وجدير بالذكر أنّ المالكية يرون بيع الوفاء من قبيل البيع والشرط كما سيأتي في تكييفه وهو عندهم صورة من صور بيع الثنيا، قال ابن عاصم في تحفته:

والشرح للثنيا رجوع ملك من باع إليه عند إحضار الثمن<sup>13</sup>

3- وعرفه الشافعية بأنّه " البيع الذي يتفق فيه البائع والمشتري على بيع عين بدون قيمتها، وعلى أن البائع متى جاء بالثمن ردّ المشتري عليه بيعه وأخذ ثمنه، ثم يعقدان على ذلك من غير أن يشترط ذلك في صلب العقد"<sup>14</sup>. وجاء في حاشية تحفة المحتاج بأنه: " أن يقول المدين لدائنه بعثك هذه الدار مثلاً بما لك في ذمتي من الدين ومتى وفيت دينك عادت إلي داري"<sup>15</sup>

يُلاحظ على تعريف الشافعية أنه قريب من تعريف المالكية إلا أنهم نصوا على أن الغالب في هذا البيع أن يكون بأقل من القيمة الحقيقية للسلعة، ولعل هذا نابع من واقع التعامل لا أنه داخل في حقيقة العقد وماهيته<sup>16</sup>.

4- أمّا الحنابلة فقد عرفوه بأنه: " اتفاق البائع والمشتري على أنّ البائع إذا جاء بالثمن أعاد إليه المشتري ملك ذلك ينتفع به"<sup>17</sup>.

والحاصل أنّ هذه التعاريف متقاربة إلى حد ما، وما فيها من خلاف فهو ناتج عن الاختلاف في تكييف العقد وتوصيفه ويمكن القول بأنّ بيع الوفاء هو: البيع بشرط أن يرد المشتري السلعة إلى البائع متى رد إليه البائع الثمن.

وسمي بيع الوفاء لأنّ المشتري يلزمه الوفاء بالشرط، وقد اطلقت عليه تسميات أخرى منها بيع الثنيا كما هو الحال عند المالكية " ومعنى الاستثناء فيما يظهر أنّ المتعاقدين لم يتركا البيع يعمل أثره وإنّما استثنيا من ذلك ما إذا أرجع المشتري السلعة إلى البائع فإنّ البائع يرد له الثمن<sup>18</sup>.

ويسمى عند الشافعية بيع العهدة إذ فيه تعهد من قبل المشتري برد المبيع عندما يرد إليه الثمن، أما عند الحنابلة فيسمى بيع الأمانة إذ المبيع يعتبر أمانة عند المشتري إلى أن يسترده البائع منه، كما له تسميات أخرى ولكن أشهر تسمية له هي بيع الوفاء فهي الأكثر استعمالا والأوسع انتشارا.

### **المطلب الثاني: نشأته وتكييفه:**

قبل الحديث عن الحكم عن بيع الوفاء يحسن بنا أن نمهد لذلك بالحديث عن ظروف نشأته، ثم نتكلم عن تكييفه، هذا ما سنوضحه من خلال الآتي:

### **الفرع الأول: إجة عن نشأته:**

يذهب بعض الدارسين إلى أن هذا البيع نشأ في منتصف القرن الخامس الهجري في بلاد ما وراء النهر كسمرقند وبخارى وغيرهما، إذ كان الأغنياء في تلك المناطق يمتنعون عن القرض الحسن وفي الوقت نفسه يتخرجون من الوقوع في الربا الصريح مع حاجة الناس إلى التعامل بالدين للحاجة؛ مما جعلهم يلجؤون إلى هذه الصورة من البيوع، واشتهر به فقهاء الحنفية المتأخرون لتعامل الناس به وتعارفهم عليه وحاجتهم إليه واضطرابهم إليه<sup>19</sup>. وقد لجأ الناس إلى هذا النوع من التعاقد لما صار أصحاب الأموال لا يطمنون ولا يرتاحون إلى القرض الحسن الخالي عن المنفعة، وفي الوقت نفسه يتحرج الناس من الربا لحرمته، فكان بيع الوفاء المخرج الفقهي لهم وطريقة استثمارية بعيدة عن الربا

ومحققة لمنفعة متبادلة ترغب المشتري في الإقراض وتيسر على المحتاج الاستقراض<sup>20</sup>، "وقد وجد الناس في هذه الطريقة دفع حاجة مشتركة. فإن المشتري يجد بها منفعة أفضل من تجميد نقوده الفاضلة عن حاجته، والبائع لا يضطر إلى بيع عقاره الحريص عليه بيعا باتاً عند حاجته إلى النقد. لا سيما عند أملة في الاستغناء والوفاء"<sup>21</sup>

والحق أن هذا البيع عرف عند الفقهاء قديماً فقد ورد في المدونة ما نصه: "أرأيت لو أن رجلاً اشترى جارية على أن البائع متى جاء بالثمن فهو أحق بالجارية، أيجوز هذا في قول مالك؟ قال: لا، قلت: لم؟ قال: لأن هذا يصير كأنه بيع وسلف"<sup>22</sup>

فقد دل هذا النص على أن بيع الوفاء أو بيع الثنيا كما يسميه المالكية هو بيع عرف في القديم، كما أنه ليس خاصاً ببلد دون آخر أو بمذهب دون آخر وإنما اشتهر عند المتأخرين وخاصة الحنفية لشيوعه عندهم وتعاملهم به أكثر من غيرهم<sup>23</sup>.

### الفرع الثاني: تكييف عقد بيع الوفاء:

نظراً لاختلاف ظاهر العقد عن باطنه فقد اختلف الفقهاء في تكييفه فمنهم من اعتبره بيعاً فاسداً لاشتماله على شرط يخالف مقتضى العقد ومنهم من اعتبره بيعاً صحيحاً ومنهم من رآه من قبيل الرهن أو القرض بفائدة وفي الآتي تفصيل لذلك:

### أولاً: المذهب الحنفي:

لبيع الوفاء في المذهب الحنفي تكييفات عديدة وهي ناتجة عن الاختلاف في حكم هذا الاشتراط، فقد اعتبره نجم الدين النسفي بأنه بيعاً جائزاً مفيداً بعض أحكامه بل نقل اتفاق المشايخ في زمانه على ذلك فقال: "اتفق مشايخنا في هذا الزمان فجعلوه بيعاً جائزاً مفيداً بعض أحكامه وهو الانتفاع به دون البعض وهو البيع لحاجة الناس إليه ولتعاملهم فيه، والقواعد قد تترك بالتعامل"<sup>24</sup>، بينما ذهب آخرون إلى اعتباره من قبيل الرهن، جاء في الفتاوى الهندية: "البيع الذي تعارف عليه أهل زماننا احتيالياً للربا وسموه بيع الوفاء، هو في الحقيقة رهن، وهذا المبيع في يد المشتري كالرهن في يد المرتهن لا يملكه ولا يطلق له الانتفاع إلا بإذن مالكة"<sup>25</sup>، بينما ذهب بعض الحنفية إلى اعتباره عملية مركبة من بيع ورهن وسلف وهو ما ذهب إليه مجلة الأحكام العدلية حيث جاء في المادة 118 منها بأن بيع الوفاء: "في حكم البيع الجائز بالنظر إلى انتفاع المشتري به وفي حكم البيع الفاسد بالنظر إلى كون كل من الفريقين مقتديراً على الفسخ وفي حكم الرهن بالنظر إلى أن المشتري لا يقدر على بيعه إلى الغير"<sup>26</sup>.

### ثانياً: المذهب المالكي:

ذهب المالكية إلى اعتبار بيع الوفاء بيعاً فاسداً لأنه في حقيقته بيع وسلف جاء في مواهب الجليل "ومن الشروط المناقضة للثنيا وهو من البيوع الفاسدة"، وفي المدونة "ومن ابتاع سلعة على أن البائع متى ما ردَّ الثمن فالسلعة له... لم يجز ذلك لأنه بيع وسلف وقال سحنون بل سلف جرّ منفعة"<sup>27</sup>.

فقد اعتبر المالكية بيع الوفاء من قبيل السلف الذي يجر المنفعة أو بيعاً وسلفاً لأن ذلك هو مقصود المتعاقدين والعبارة في العقود لمقاصدها لا لمعانها.

### ثالثاً: المذهب الشافعي

اعتبر الشافعية بيع الوفاء بيعاً فاسداً لاقتارانه بشرط فاسد مخالف لمقتضى العقد قال ابن حجر "البيع ان اقترن بشرط فاسد كأن يقول له وبعتك هذا بعشرة فإذا رددتها إليك رددته إليّ فيقول الآخر قبلت، أو يقول المشتري اشتريته منك بهذا الشرط فيقول له بعتك كان فاسداً فلا ينتقل الملك فالمبيع عن مالكة ولا في الثمن عن مالكة بل هما باقيا على ما كانا عليه"<sup>28</sup>

### رابعاً: المذهب الحنبلي

اعتبر الحنابلة بيع الوفاء من قبيل القرض بعوض جاء في غاية المنتهى أثناء الكلام عن بيع الوفاء ما نصه "وهو (أي بيع الوفاء) عقد باطل بكل حال ومقصودهما (أي المتبايعين) إنما هو الربا بإعطاء دراهم إلى أجل ومنفعة الدار ربح فهو في المعنى قرض بعوض"<sup>29</sup>.

### المطلب الثالث: حكم بيع الوفاء:

اختلف الفقهاء في حكم بيع الوفاء على أقوال من أشهرها ما يأتي:

**القول الأول:** عدم جواز بيع الوفاء، وبه قال جمهور فقهاء المالكية<sup>30</sup> والشافعية<sup>31</sup> والحنابلة<sup>32</sup> وبعض الحنفية،<sup>33</sup> وقد استدلت أصحاب هذا القول بأدلة منها:

1- قوله صلى الله عليه وسلم: ((لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك))<sup>34</sup>

**وجه الاستدلال:** دل قوله صلى الله عليه وسلم: ((لا يحل سلف وبيع)) على تحريم الجمع بين القرض والبيع في عقد واحد؛ لأن ذلك يؤدي إلى الربا وبيع الوفاء في حقيقته هو في معنى القرض بعوض؛ لأن مقصود المتعاقدين إنما هو الربا وذلك بإعطاء دراهم بدراهم لأجل

لتكون منفعة المعقود عليه ربح وتسميته بيعاً لا تخريجه عن حقيقة القرض<sup>35</sup> يقول ابن تيمية-رحمه الله -: " حرم النبي صلى الله عليه وسلم الجمع بين السلف والبيع؛ لأنه إذا أقرضه وباعه: حاباه في البيع لأجل القرض وكذلك إذا أجره وباعه. وما يظهره من بيع الأمانة الذي يتفقون فيه على أنه إذا جاءه بالثمن أعاد إليه المبيع هو باطل باتفاق الأئمة سواء شرطه في العقد أو توطأ عليه قبل العقد على أصح قولي العلماء والواجب في مثل هذا أن يعاد العقار إلى ربه والمال إلى ربه ويعزر كل من الشخصين إن كانا علماً بالتحريم"<sup>36</sup>

فهذا التعامل وإن سمي بيعاً فهو بيع صوري لا حقيقي؛ والأحكام تتعلق بالحقائق لا بالصور والأشكال والنظر ينبغي أن يكون للفعل وحقيقة التعامل لا للقول قال مالك "إنما ينظر في البيوع إلى الفعل ولا ينظر إلى القول، فإن قبح القول وحسن الفعل فلا بأس به، وإن قبح الفعل وحسن القول لم يصلح"<sup>37</sup>

2- روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم: ((نهى عن بيع وشرط))<sup>38</sup>

**ووجه الاستدلال؛** من هذه الحديث يتمثل في حمل محل النهي عن بيع وشرط فيما إذا ناقض الشرط مقتضى العقد وهو ما يتحقق في بيع الوفاء فيكون باطلاً، قال الخطاب: "ومن الشروط المناقضة بيع الثنيا وهو من البيوع الفاسدة"<sup>39</sup>

3- اشتراط البائع أخذ المبيع عند رد الثمن مخالف لمقتضى عقد البيع وهو انتقال الملكية على التأبيد؛ مما يقتضي فساد العقد وبطلانه<sup>40</sup>

4- هذا النوع من البيوع لا يجوز لفقده شرط التراضي فالبائع لم يلجأ إليه إلا لحاجته إلى المال ولا شك أن انعدام الرضا يستلزم بطلان العقد<sup>41</sup>، جاء في تبين الحقائق: "ومن مشايخ بخارى من جعل بيع الوفاء كبيع المكره.... فجعلوه فاسداً باعتبار شرط الفسخ عند القدرة على إيفاء الدين يفيد الملك عند اتصال القبض به وينقض بيع المشتري كبيع المكره؛ لأن الفساد باعتبار عدم الرضا فكان حكمه حكم بيع المكره"<sup>42</sup>

**القول الثاني؛** جواز بيع الوفاء وهو ما ذهب إليه بعض الحنفية<sup>43</sup>، وبعض المتأخرين من الشافعية<sup>44</sup>، وقد استدلو بما يأتي:

1- قالوا قد تعارف الناس البيع بهذا الشرط لحاجتهم لذلك وفراراً من الربا الصريح فيكون جائزاً؛ لأن القواعد قد تترك بالتعامل كما هو الشأن في تجويز الاستصناع<sup>45</sup> جاء في تبين الحقائق:

"اتفق مشايخنا في هذا الزمان فجعلوه بيعاً جائزاً مفيداً، بعض أحكامه وهو الانتفاع به دون البعض وهو البيع لحاجة الناس إليه ولتعاملمهم فيه، والقواعد قد تترك بالتعامل وجوز الاستصناع لذلك"<sup>46</sup> وعليه "بيع العهدة المعروف صحيح جائز، وتثبت به الحجة شرعاً وعرفاً على قول القائلين به وقد جرى عليه العمل في غالب جهات المسلمين من زمن قديم، وحكمت بمقتضاه الحكام، وأقره من يقول به من علماء الإسلام، مع أنه ليس من مذهب الشافعي، وإنما اختاره من اختاره، ولفقه من مذاهب للضرورة الماسة إليه"<sup>47</sup>

ويمكن أن يناقش هذا بأن العرف المعتبر هو العرف الذي لا مخالفة فيه لقواعد الشريعة ونصوصها، وهذا النوع من التعامل فيه مناقضة صريحة لنصوص الشريعة وقواعدها العامة القاضية بتحريم القرض الذي يجرنه، والبيع المشتمل على شرط ينافي مقتضى عقد البيع فبطل الاستدلال بالعرف والتعامل في هذه المسألة.

كما أن القول بهذا يلزم عنه أن يكون العرف قاضياً على الحديث<sup>48</sup> وهو نهي صلى الله عليه وسلم: ((عن بيع وشرط))<sup>49</sup>

وَأُجِيبُ بِأَنَّ هَذَا الْعَرْفَ لَا مَنَاقِضَةَ فِيهِ لِنُصُوصِ الشَّرِيعَةِ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ بِقَاضٍ عَلَى الْحَدِيثِ بَلْ عَلَى الْقِيَاسِ؛ "لأن الحديث معلول بوقوع النزاع المخرج للعقد عن المقصود به وهو قطع المنازعة والعرف ينفي النزاع فكان موافقاً لمعنى الحديث ولم يبق من الموانع إلا القياس والعرف قاض عليه"<sup>50</sup>

2- إن في الأخذ به تيسيراً على الناس ورفعاً للحرج عنهم وهذا وإن كان فيه تكلف وخروج عن الظاهر ولكن دعا إليه حاجة الناس لهذا التعامل وأمر الاحتراز لا محيص عنه وأن قواعد الشريعة تقتضيه فإنها مبنية على التيسير لا على التشديد والتعسير والأمر إذا ضاق اتسع<sup>51</sup> ونُقِشَ هَذَا بِأَنَّ الْحَاجَةَ الْمَعْتَبَرَةَ شَرْعاً هِيَ الْمَتَعِينَةُ، أَمَا هَذَا التَّعَامُلُ فَالنَّاسُ فِي غَنِيَّةٍ عَنْهُ لَوْجُودِ صُورٍ كَثِيرَةٍ لَا شَائِبَةَ فِيهَا وَمِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَرْفَعُ حَاجَةَ النَّاسِ<sup>52</sup>

**القول الثالث:** ذهب أصحابه إلى أن بيع الوفاء رهن فيأخذ أحكامه، وهو قول أكثر الحنفية<sup>53</sup> وقول عند بعض المتأخرين من المالكية<sup>54</sup> وقد استدل هؤلاء بالآتي:

1- قالوا هذا البيع ليس له من حظ البيع إلا الاسم أما الحقيقة فلا تنطبق عليه والعبرة في العقود لمقاصدها ومعانيها لا لألفاظها ومبانيها، وقد تضمن هذا التعامل معنى الرهن؛ لأن

البائع لما شرط على المشتري أخذ المبيع عند قضاء الدين أتى بمعنى الرهن لأن بقاء الملكية من خاصية الرهن لا البيع

2- عرف الناس جرى بقصد الرهنية لا بقصد البيع يقول التسولي: " فَعَرَفَ النَّاسَ الْيَوْمَ وَمَقْصُودُهُمْ فِي هَذَا الْبَيْعِ إِنَّمَا هُوَ الرَّهْنِيَّةُ كَمَا هُوَ مَشَاهِدٌ بِالْعَيَانِ، وَإِذَا كَانَ الْعَرَفُ فِيهَا الرَّهْنِيَّةَ فَيَتَّفِقُ عَلَى رَدِّ الْعُلَّةِ وَعَدَمِ الْقَوَاتِ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ تَدُورُ مَعَ الْأَعْرَافِ وَمَقَاصِدِ النَّاسِ"<sup>55</sup> و نُوقِشَ هَذَا بِأَنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَالْمُشْتَرِي قَصِدَ الْإِنْتِفَاعَ بِالْعَيْنِ الْمُبِيعَةِ، فَلَا وَجْهَ لِتَسْمِيَتِهِ رَهْنًا.

### سبب الخلاف:

الناظر في هذه المسألة يجد أن سبب الخلاف فيها راجع إلى مخالفة شكل المعاملة لحقيقتها وجوهرها فالعاقدان تلفظا بلفظ البيع إلا أن حقيقة التعامل اقتضت خلاف ذلك فهي تدل على السلف أو الرهنية، فمن لاحظ عقد البيع وأنه ماض وإن لم يأت البائع بالثمن أجراه مجرى البيع الفاسد ومن لاحظ أنه بيع محبوس بالثمن الذي يأتي به البائع في الأجل أجراه مجرى الرهن، فمن " نظر إلى ظاهر اسمه فاعتبره بيعاً صحيحاً فيملك المشتري منافع المبيع، واعتبر ذكر الرد وعداً ملزماً؛ لأن المواعيد بصورة التعاليق تكون لازمة، ومنهم من رأى أن الشرط من قبيل المفسد فاعتبره بيعاً فاسداً. ومنهم من نظر إلى المعنى الغالب البارز في غاية هذا العقد ونتيجته فاعتبره رهنا من كل وجه"<sup>56</sup>

### القول المختار:

الذي يظهر والله أعلم أن القول الأول القائل بحرمة هذا النوع من التعامل هو الأقرب للصواب للآتي:

- 1- أن تكييف هذا العقد على أساس القرض الذي يجر نفعاً هو الأقرب للصواب يدل على ذلك مقصود المتعاقدين وظروف نشأة هذا النوع من التعامل
- 2- إن اقتران هذا النوع من البيوع بشرط رد الثمن متى رد المشتري السلعة مناقض لمقتضى عقد البيع إذ هو شرط لا يلائم العقد ولا يقتضيه مما يستلزم بطلانه
- 3- هذا النوع من التعامل وإن سمي بيعاً فهو بيع فاسد إذ فيه تحايل على الربا؛ والتسمية المخالفة لحقيقة العقد لا تخرجه عن الحرمة؛ لأن المعاملة إذا اختلف شكلها عن حقيقتها فالعبرة بالحقيقة لا بالشكل؛ لأن العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني.



وهو ما رجحه مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، في قراره رقم: 66 (7/4)[1]، حيث جاء فيه ما نصه: " إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في المملكة العربية السعودية من 7-12 ذي القعدة 1412 الموافق 9 - 14 أيار (مايو) 1992م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع بيع الوفاء، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حول بيع الوفاء، وحقيقته: "بيع المال بشرط أن البائع متى رد الثمن يرد المشتري إليه المبيع"

قرر ما يلي:

- أولاً: إن حقيقة هذا البيع (قرض جر نفعاً)، فهو تحايل على الربا، وبعدم صحته قال جمهور العلماء.

- ثانياً: إن هذا العقد غير جائز شرعاً. والله أعلم؛" <sup>57</sup>

وختاماً يمكن القول أن بيع الوفاء ظهر بسبب حاجة الناس إليه، وهو في حقيقته يخالف طبيعة عقد البيع القاضية بنقل الملكية، فهو بيع صورة وشكلاً لا حقيقة وجوهراً لذلك اختلف الفقهاء في حكمه والراجح - والله أعلم - عدم جوازه لأن العبرة للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني.

### قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- 1- البابرتي، محمد بن محمد، العناية شرح الهداية، ط(د، ت)، دار الفكر، بيروت.
  - 2- باعلوي الحضرمي، عبد الرحمن بن محمد، بغية المسترشدين في تلخيص فتاوى بعض الأئمة من العلماء المتأخرين، ط(1414هـ/1994م)، دار الفكر، بيروت.
  - 3- البعلي، محمد بن أبي الفتح: المطلع على أبواب المنع، تحقيق: محمد بشير الأدلبي، ط (1401هـ/1981م)، المكتب الإسلامي (بيروت).
  - 4- الهوتي، منصور بن يونس، كشاف القناع عن متن الإقناع، تحقيق: محمد أمين الضناوي، ط1 (1417هـ/1997م)، دار عالم الكتب، بيروت.
  - 5- التسولي، علي بن عبد السلام، بهجة شرح التحفة، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، ط1 (1418هـ/1998م)، دار الكتب العلمية، بيروت.
  - 6- الحاكم، محمد بن عبد الله المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط 1 (1411هـ/1990م)، دار الكتب العلمية (بيروت).

- 7- ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ط(1357هـ/1983م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- 8- ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد، الفتاوى الفقهية الكبرى مع فتاوى شمس الدين الرملي، طبع عبد الحميد أحمد حنفي (د، ت)، مصر.
- 9- الحطاب، محمد بن محمد، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ضبط وتخرىج: زكرياء عميرات، ط1(1416هـ/1995م)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 10- الخضيري، ياسر بن إبراهيم، الصور المعاصرة لبيع الوفاء، دراسة فقهية، ط(1434هـ)، جامعة محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية.
- 11- أبو داود، سليمان بن الأشعث: السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط(د، ت)، دار الفكر (بيروت).
- 12- ابن رشد الجد، محمد بن أحمد، المقدمات الممهّدات، تحقيق: محمد حجي، ط1(1408هـ/1988م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 13- رواس، محمد قلعه جي، قنيبي، حامد صادق، معجم لغة الفقهاء، ط 2 (1408 هـ. 1988م) دار النفائس، (بيروت).
- 14- الزيلعي، نصب الراية تخرىج أحاديث لأحاديث الهداية، مع حاشيته بغية -الألمعي في تخرىج الزيلعي، تصحيح: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، (جدة).
- 15- الزيلعي، عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق مع حاشية الشُّلبي، ط2(1313هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة.
- 16- سجنون، بن سعيد، المدونة الكبرى، مع مقدمات ابن رشد، ط1(1415هـ/1994م)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 17- الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية، ضبط وتصحيح: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، ط1، (1421هـ/2000م)، دار الكتب العلمية، بيروت
- 18- الطبراني، المعجم الأوسط، ط5(د، ت)، دار الحرمين، السعودية.
- 19- ابن عابدين، محمد أمين، مجموعة رسائل ابن عابدين، ط(د، ت).
- 20- علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تعريب: فهي الحسيني، طبعة خاصة، (1423هـ/2003م)، دار عالم الكتب، الرياض.
- 21- ابن فارس، أحمد بن زكرياء، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط(1399هـ/1979م)، دار الفكر، بيروت.
- 22- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني شرح مختصر الخرقي ط (1393هـ/1973م)، دار الكتاب العربي، (بيروت).
- 23- محمد جميل، الرهن وبيع الثنبا، بحث في التسمية والمضمون وفي علاقتها بالعمل السوسي، مجلة المذهب المالكي، العدد الثاني (1427هـ/2006م)، المملكة المغربية.

- 24- محمد محمود الجمال، تطبيقات العرف في المعاملات المالية دراسة مقارنة، ط(2007م)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- 25- الزرقا، مصطفى أحمد، عقد البيع، ط2(1433هـ/2012م)، دار القلم، بيروت.
- 26- ابن منظور، محمد بن مكرم، أبو الفضل، لسان العرب، ط(د، ت)، دار صادر، بيروت.
- 27- منظمة التعاون الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السابع(1412هـ/1992م)،
- 28- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر في المذهب الحنفي، وضع حواشيه وخرج أحاديثه، زكرياء عميرات، ط1(1419هـ/1999م)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 29- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، الموسوعة الفقهية، ط 2 (1412هـ/1992م)، ذات السلاسل (الكويت).

### الهوامش:

- 1- ابن منظور، محمد بن مكرم، أبو الفضل، لسان العرب، ط(د، ت)، دار صادر، بيروت، (23/8)
- 2- سورة يوسف، الآية: 20
- 3- البعلي، محمد بن أبي الفتوح: المطلع على أبواب المقنع، تحقيق: محمد بشير الأدلبي، ط (1401هـ/1981م)، المكتب الإسلامي (بيروت)، ص227
- 4- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، الموسوعة الفقهية، ط 2 (1412هـ/1992م)، ذات السلاسل (الكويت) (5/9)
- 5- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني شرح مختصر الخرقي ط (1393هـ/1973م)، دار الكتاب العربي، (بيروت) (2/4)
- 6- رواس، محمد قلعه جي، قنبيي، حامد صادق، معجم لغة الفقهاء، ط 2 (1408هـ/1988م) دار النفائس، (بيروت)، ص 178
- 7- ابن منظور، لسان العرب، (399-398/15)
- 8- ابن فارس، أحمد بن زكرياء، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط(1399هـ/1979م)، دار الفكر، بيروت، (129/6)
- 9- علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تعريب: فهمي الحسيني، طبعة خاصة، (1423هـ/2003م)، دار عالم الكتب، الرياض، (111/1)
- 10- الزيلعي، عثمان بن علي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، ط1(1313هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة، (183/5)
- 11- الخطاب، محمد بن محمد، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ضبط وتخرّيج: زكرياء عميرات، ط1 (1416هـ/1995م)، دار الكتب العلمية، بيروت(242/6)
- 12- ابن رشد الجد، محمد بن أحمد، المقدمات الممهّدات، تحقيق: محمد حجي، ط1(1408هـ/1988م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (69/2)
- 13- التسولي، علي بن عبد السلام، البهجة شرح التحفة، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، ط1(1418هـ/1998م)، دار الكتب العلمية، بيروت، (102/2)

- 14- ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد، الفتاوى الفقهية الكبرى مع فتاوى شمس الدين الرملي، طبع عبد الحميد أحمد حنفي (د، ت)، مصر، (158/2)
- 15- ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ط(1357هـ/1983م)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (296/4)
- 16- الخضير، ياسر بن إبراهيم، الصور المعاصرة لبيع الوفاء، دراسة فقهية، ط(1434هـ)، جامعة محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ص7
- 17- البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، تحقيق: محمد أمين الضناوي، ط1(1417هـ/1997م)، دار عالم الكتب، بيروت، (462/2)
- 18- محمد جميل، الرهن وبيع الثنبا، بحث في التسمية والمضمون وفي علاقتها بالعمل السوسي، مجلة المذهب المالكي، العدد الثاني(1427هـ/2006م)، المملكة المغربية، ص13
- 19- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر في المذهب الحنفي، وضع حواشيه وخرج أحاديثه، زكرياء عميرات، ط1(1419هـ/1999م)، دار الكتب العلمية، بيروت، ص89، الخضير، الصور المعاصرة لبيع الوفاء، مرجع سابق، ص12
- 20- الزرقا، مصطفى أحمد، عقد البيع، ط2(1433هـ/2012م)، دار القلم، بيروت، ص156
- 21- المرجع نفسه
- 22- سحنون، بن سعيد، المدونة الكبرى، مع مقدمات ابن رشد، ط1(1415هـ/1994م)، دار الكتب العلمية، بيروت، (174/3)
- 23- ينظر: محمد جميل، الرهن وبيع الثنبا، مجلة المذهب المالكي، مرجع سابق، ص13
- 24- الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق (184/5)
- 25- الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية، ضبط وتصحيح: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، ط1(1421هـ/2000م)، دار الكتب العلمية، بيروت، (208/3)
- 26- علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تعريب: فهمي الحسيني، طبعة خاصة، (1423هـ/2003م)، دار عالم الكتب، الرياض، (111/1)
- 27- ابن حجر، الفتاوى الفقهية الكبرى، مصدر سابق، (157/2)
- 28- البهوتي، كشف القناع، مصدر سابق (462/52)
- 29- الخطاب، مواهب الجليل، مصدر سابق(242/6)، سحنون، المدونة، مصدر سابق (174/3)
- 30- ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ط(1357هـ/1983م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (296/4)
- 31- البهوتي، كشف القناع، مصدر سابق (462/2)
- 32- الشيخ نظام، الفتاوى الهندية، مصدر سابق، (208/3)
- 33- أبو دود، السنن، كتاب: البيوع، باب: في الرجل يبيع ما ليس عنده، رقم: 3504، 305/2، الترمذي، السنن، كتاب: البيوع، باب: كراهية بيع ما ليس عندك، رقم: 1234، 535/3. وقال: "حديث حسن صحيح"، الحاكم، في المستدرک، كتاب: البيوع، باب:، رقم: 2185، 268/2. وصححه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني، ينظر: صحيح الجامع الصغير، 152/3
- 34- البهوتي، كشف القناع، مصدر سابق(462/2)
- 35- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، مجموع الفتاوى، ت: أنور الباز، عامر الجرار، ط3(1426هـ/2005م)، دار الوفاء، (334/29)

- 36- سخنون، المدونة، مصدر سابق (169/3)
- 37- أخرجه الطبراني، في المعجم الأوسط، ط5(د، ت)، دار الحرمين، السعودية، رقم 335، 332/4، وفي إسناده مقال،، الزيلعي، نصب الراية تخريج أحاديث لأحاديث الهداية، مع حاشيته بغية الألمي في تخريج الزيلعي، تصحيح: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، (جدة)، (469/4)
- 38- الخطاب، مواهب الجليل، مصدر سابق (242/6) وينظر أيضا ص 241 منه
- 39- الخطاب، مواهب الجليل، مصدر سابق (242/6)، ابن حجر الهيتمي، الفتاوى الفقهية الكبرى، مصدر سابق (157/2)
- 40- الخضير، الصور المعاصرة لبيع الوفاء، مرجع سابق، ص16
- 41- الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق (183/5)
- 42- المصدر نفسه (184/5)
- 43- باعلوي الحضرمي، عبد الرحمن بن محمد، بغية المسترشدين في تلخيص فتاوى بعض الأئمة من العلماء المتأخرين، ط (1414هـ1994م)، دار الفكر، بيروت، ص218.
- 44- محمد محمود الجمال، تطبيقات العرف في المعاملات المالية دراسة مقارنة، ط(2007م)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص185
- 45- الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق (184/5)
- 46- محمود الجمال، تطبيقات العرف، مرجع سابق، ص186 سبق تخريجه
- 47- سبق تخريجه
- 48- محمود الجمال، تطبيقات العرف، مرجع سابق، ص186
- 49- ابن عابدين، محمد أمين، مجموعة رسائل ابن عابدين، ط(د، ت)، (121/2)، الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق (184/5)، محمود الجمال، تطبيقات العرف، مرجع سابق، ص187
- 50- الخضير، الصور المعاصرة لبيع الوفاء، مرجع سابق، ص17، البابرتي، محمد بن محمد، العناية شرح الهداية، ط (د، ت)، دار الفكر، بيروت، (442/6)
- 51- الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق (183/5)، الشيخ نظام، الفتاوى الهندية، مصدر سابق،، (208/3)
- 52- محمد جميل، الرهن وبيع الثبنا، مجلة المذهب المالكي، مرجع سابق، ص17، أصحاب هذا القول يذهبون إلى أنه إذا طبقت عليه أحكام الرهن، فلا حرج فيه، وهذا وجه تصنيفهم مذهبا ثالثا
- 53- الزيلعي، تبيين الحقائق، مصدر سابق (183/5)، الشيخ نظام، الفتاوى الهندية، مصدر سابق،، (208/3)
- 54- التسولي، البهجة، مصدر سابق (102/2)
- 55- المصدر نفسه (102/2)
- 56- مصطفى الزرقا، عقد البيع، مرجع سابق، ص157
- 57- منظمة التعاون الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد السابع(1412هـ1992م)، ج3، ص9